

الجلسة 24

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

حماية عن المحقق النائني حول التنافي

لقد استحصلنا من المعطيات الماضية أن المحقق النائني (في الوجه الثاني) قد رفض حكمة حديث لا تعاد، على الحسنة، مستنرجاً التعارض المستقر ما بينهما، مستدلاً له باتحاد اللسانين: أعد و لا تعد، وباتحاد الموضوعين أيضاً وهو الجهل، وبالتالي، قد خصّ الحديث بالناسي وأخرج الجاهل لكي لا يواجه إشكال التعارض المستقر.

ونحن أيضاً نساير مع المحقق النائني في هذه النقطة إذ التنافي مُنجلاً أكيداً، فكما أن التعارض يقع بين التكاليف المولويين، يقع أيضاً بين الإرشاديين، بينما لو صار أحدهما إرشادياً فلا يتكون التعارض، و سرّه أن سخن التعارض عبارة عن التنافي ضمن مقام الجعل الشرعي (لا العقلي) حتى في جعل الإرشادات الشرعية، فإن سخن الاعتباريات المجعلة مؤهلاً للتضاد والتضاد كأن يشترط دليلاً جزئية السورة و يزيل دليلاً آخر هذا الاشتراط، فيقع التضاد بينهما، إذن فالتضاد يتعلق بالإرشاديين وبالمولويين، وبالتالي، إن مُتجه المحقق النائني الذي قد أوقع الاصطدام بين الإرشاديين، رافضاً للحكمة، هو الصائب السائد.

نعم لو أرشد المولى نحو أمررين عقليين فلا يتحقق التعارض في الأحكام العقلية أساساً، إذ ميزة العقل هي أنه لا يؤسس جعلين متضاربين.

نكتة هامة حول الحسنة

لقد حان الآن وقت الإمعان في أن الحسنة قد تحدثت حول العالم بالموضوع حتماً (عن رجُلٍ أصابَ تَوْبَةً جَنَابَةً أَوْ دَمً، فقد علم بالموضوع) إلا أن التساؤل هو حول جهله بالحكم أم نسيانه للحكم! فالمحقق النائني حيث قد حصر موضوع الحسنة في الجاهل، فواجه معضلة التعارض المستقر مع حديث لا تعاد (الشامل للجاهل أيضاً)[1] لأنه قد لاحظ عبارة: إن كان علم، وإن لم يعلم، فخصّه بالجاهل: قال إن كان علِمَ أَنَّهُ أَصَابَ تَوْبَةً جَنَابَةً قَبْلَ أَنْ يُصَلِّي ثُمَّ صَلَّى فِيهِ (أي عالماً بالموضوع و جاهلاً بالحكم) و لَمْ يَغْسِلْهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ مَا صَلَّى.

إلا أن نسخة الشيخ الصدوق لم تطرح عبارة: و إنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةً. و عدم ذكره لا يقترح بالمراد إذ مفهوم الشرط يُغيينا عن ذلك.

ونلاحظ على المحقق بأن الرواية لا تتحدث حول الجهل بل تبدو جليةً أنها تُبرّ حكم الناسي، إذ قد ورد: ثم صلَّى فيه و لم يغسله. مما يدلّ على أن الرجل قد عرف النجاسة مسبقاً بالنجاسة ثم ذهل و نسي و لم يغسله، وهذا النمط من التحدث شائع و شاسع لدى المتعارف، وبالتالي فإن العلم بالموضوع و الجهل بالحكم يعدّ نادراً ضمن أوساط المتشرّعة (و أما نسيان فرائج) و لهذا فنعتقد بأن الحسنة تتلائم مع النسيان وفقاً للمؤشرات الماضية.

وأما حديث لا تعاد فإن القدر المتيقن فيه هو الناسي أيضاً (نظير الحسنة) بلا شجار، و إنما النقاش حول انضمام الجاهل ضمن

ال الحديث، وحيث إن الحديث يحتوي على حكم الناسى أيضاً فسوف يتم حمل عبارة: عليه أن يعيد. على استحباب الإعادة وفقاً للصناعة الأصولية لدى اتحاد موضوع الدليلين و اختلافهما في الحكم، إذ كلمة: لا تعاد ناقصة في جوز ترك الإعادة بينما كلمة: أعد، أمرٌ ظاهر في الوجوب فيحمل الظاهر على النص (أو الأظهر) و نستنبط الاستحباب.

و دعماً و تصويتاً لمعتقدنا، نذكر العديد من الأصحاب الذين قد اتجهوا أيضاً، فقد عثرنا على الشيخ التقى الآملي ضمن مصباح الهدى و كما الشيخ المرتضى الحائرى، و ...

نعم من لم يعلم بالموضوع و الحكم فلا يستحب له الإعادة (إذ لم يندرج هذا الفرض ضمن الرواية) و لكن لو عرف الموضوع فبني الحكم لاستحببت الإعادة في حقه.[2]

فرغم أنه قد ورد: إن كان علم و لم يعلم، فيقابل الجاهل إلا أن الظاهر عدم العلم يشمل الجاهل و الناسى أيضاً إذ يصدق أن الجاهل بالموضوع العالم بالحكم قد نسي و لم يغسله.[3]

المانع الثالث من اندراج الجاهل ضمن حديث لا تعاد
لقد صرّح المحقق النائيني بالمانع الثالث في احتواء الحديث للجاهل، فقال:

الثالث: أنّ الطهور الذي هو من الخمسة المعاذه منها الصلاة إما أن يكون أعم من الطهارة الحديثة و الخبيثة (فعليه الإعادة لأنّه مندرج ضمن الاستثناء) و إما أن يكون مجملأً (إذ القرينة المتصلة تسبّب بالإجمال) لا يدرى أنه يختص بالطهارة الحديثة أو يعم الخبيثة أيضاً، و على كلا الفرضين لا يمكن التمسك به في الحكم بعدم وجوب الإعادة على الجاهل (إطلاق الأدلة المانعة تجاه الخبيثة في الجهل بالحكم، فلا تعاد لا يحتوي الجهل على كل حال).

أما بناء على أنه أعم فلأجل أن صلاة الجاهل فاقدة لطهارة الثوب أو البدن و الإخلال بالطهارة الخبيثة مما تعاد منه الصلاة. و أما بناء على إجماليه فأجل كفایة الإجمال في الحكم بوجوب الإعادة على الجاهل بالحكم أو بالاشتراك، و ذلك لأنّ إجمال المخصص المتصل كالطهور يسرى إلى العام كقوله «لا تعاد» و يسقطه عن الحجية في مورد الإجمال، و معه لا دليل على عدم وجوب الإعادة في مفروض الكلام. و مقتضى إطلاقات مانعية النجاسة في الثوب و البدن بطلان صلاة الجاهل القاصر و وجوب الإعادة عليه.
[4]

و هذا الوجه و إن كان أمنـتـ الـوجـوهـ التـيـ قـيـلـ أوـ يـمـكـنـ أـنـ يـقـالـ فـيـ المـقـامـ إـلـاـ أـنـ هـيـ أـيـضاـ مـاـ لـيـمـكـنـ المسـاعـدةـ عـلـيـهـ (فـلاـ يـشـمـلـ النـجـاسـةـ الـخـبـيـثـةـ)، و ذلك لأنّ الطهور حسبما ذكرناه في أوائل الكتاب من أنه يعني ما يتضمنه به نظير الوقود و الفطور و السحور و غيرهما مما هو بمعنى ما يحصل به المبدأ، و قد يستعمل بمعنى آخر أيضاً و إن كان أعم حيث إن ما يحصل به الطهارة و هو الماء و التراب غير مقيد بطهارة دون طهارة و بالحديثة دون الخبيثة، إلا أن في الحديث قرينة تدلنا على أن المراد بالطهور خصوص ما يتضمنه من الحدث فلا تشمل الطهارة الخبيثة بوجه.

بيان تلك القرينة: أن ذيل الحديث دلّنا على عدم ركبة غير الخمسة في الصلاة، حيث بين أن القراءة و التشهد و التكبير سنة[5] (و السنة أي النجاسة الخبيثة لا تنقض و لا تهدم الفريضة الصالحة فلا تعاد الصلاة لناسي النجاسة) ثم إنّ الخمسة المذكورة في الحديث هي بعينها الخمسة التي ذكرها الله سبحانه في الكتاب و قد أشار إلى الركوع بقوله عزّ من قائل و أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ أَتُوا الزَّكَاةَ وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ[6] و في قوله يا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكَ وَ اسْجُدِي وَ ارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ[7] و في غيرهما من الآيات. و أشار إلى السجود بقوله فَسَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَ كُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ[8] و في قوله يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَ اسْجُدُوا وَ اغْبُدُوا رَبَّكُمْ[9] و في قوله يا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكَ وَ اسْجُدِي وَ ارْكَعِي[10] و غيرها من الآيات، و إلى القبلة أشار بقوله فَنَوَّلْتِنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ[11] و بقوله و مِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ[12] و غيرهما. و أشار إلى الوقت

بقوله أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا [13] وَ إِلَى اعتبار الطهارة الحثيثة من الغسل والوضوء والتيمم أشار بقوله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهُكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامْسَتُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا.

وبذلك يظهر أن الحديث إنما يشير إلى تلك الخمسة التي ذكرها الله سبحانه في الكتاب، والذي ذكره سبحانه إنما هو خصوص الطهارة من الحديث أعني الغسل والوضوء والتيمم وليس من الطهارة الخثيثة ذكر في الكتاب، فإذا ضمننا إلى ذلك ما استفادناه من ذيل الحديث، فلا محالة ينتج أن الطهور في الحديث إنما هو بمعنى ما يتضمنه من الحديث، وأما الطهارة من الخثيثة فليست من الأركان التي تبطل الصلاة بالإخلال بها مطلقاً كما هو الحال في الخمسة المذكورة في الحديث (فالحديث لا يشمل الخثيثة لكي يعيدها الناسى فتدخل النجاسة الخثيثة في المستثنى منه). ولعل ما ذكرناه هو الوجه فيما سلكه المشهور من أصحابنا حيث خصوا الحديث بالطهارة من الحديث مع عمومه في نفسه.

و مما يدلنا على أن الطهارة من الخثيثة ليست كالطهارة الحثيثة من مقومات الصلاة حتى تبطل بقواتها، أنه لا إشكال في صحة الصلاة الواقعية في النجس في بعض الموارد ولو مع العلم به كموارد الاضطرار وعدم التمكن من استعمال الماء، وكذلك الأخبار الواردة في صحة الصلاة في النجس في الشبهات الموضوعية كما نوافيتك عن قريب حيث إنها لو كانت مقومة للصلاحة كالخمسة المذكورة في الحديث لم يكن للحكم بصحة الصلاة مع الإخلال بها وجه صحيح. وكيف كان، فما ذكرناه من القرينة مؤيداً بما فهمه المشهور من الحديث كاف في إثبات المدعى، وعليه فالحديث يعم الجاهل القاصر والناسى كليهما وتخصيصه بالناسى تخصيص بلا وجه. [14]

[1] [1] ولهذا التجأ المحقق النائيني إلى حصر موضوع حديث لاتعاد في الناسى لكي لا يعارض الحسنة المتخذة حول الجاهل.

[2] [2] وهذا الجمع الحكيم يتم لو اتحد موضوع الحديث و الحسنة، بينما لو قلنا بأن موضوع الحديث أعم من الجاهل والناسى وأن الحسنة تخصل الناسى فقط، لتشكل نسبة العام و الخاص بينهما، فيخرج موضوع الناسى عن عدم وجوب الإعادة فيتحتم عليه الإعادة لأنه أخص من حديث لاتعاد، فلا يصح كلام الأستاذ، و خاصةً أن القدر المتيقن في الحديث هو النسيان (حتى لدى المحقق النائيني أيضاً) فلا يمكن للخاص (الحسنة) أن يخرج القدر المتيقن وهو الناسى من وجوب الإعادة و يحكم باستحبابها بل إن استثناء لاتعاد قد استوجب الإعادة للناسى حتماً فلا يتخصص الحديث.

[3] [3] وما يدعم تفسير الأستاذ هي رواية زرارة قال: قُلْتُ أَصَابَ ثُوْبِي دُمْ رُعَافٌ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ شَيْءٌ مِنْ مَنِي فَعَلَمْتُ أَثْرَهُ إِلَى أَنْ أُصِيبَ لَهُ الْمَاءَ فَأَصَبَتُ وَ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَ تَسِيَّتُ أَنَّ بِثُوْبِي شَيْئًا وَ صَلَيْتُ ثُمَّ إِنِّي نَكَرْتُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ تُعِيدُ الصَّلَاةَ وَ تَغْسِلُهُ

[4] [4] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ٣، صفحه: ٣٢١، ١٤١٨ هـ. قم - ايران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي

[5] [5] الوسائل ٤٧١:٥ / أبواب أفعال الصلاة ب ١ ح ١٤ .

[6] [6] البقرة ٤٣:٢ .

[7] [7] آل عمران ٤٣:٣ .

[8] [8] الحجر ٩٨:١٥ .

[9] [9] الحج ٧٧:٢٢ .

[10] [10] آل عمران ٤٣:٣ .

[11] [11] البقرة ١٤٤:٢ .

[12] [12] البقرة ١٤٩:٢ .

[13] [13] الإسراء ٧٨:١٧ .

[14] [14] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ٣، صفحه: ٣٢٣، ١٤١٨ هـ. قم - ايران، مؤسسة إحياء آثار الإمام

الخوئي.